The Law Journal for Researches Studies
University of Thi-Qar
College of Law
مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية
https://utq.edu.iq/thiqar UTjlaw@utq.edu.iq

اثر العولمة على الحقوق الدستورية

أ.م.د سالم نعمة رشيد
salim.neama@uokerbala.edu.iq
كلية القانون/ جامعة كربلاء

مستخلص البحث:-
يتناول البحث تأثير العولمة على سيادة الدولة، مع التركيز على تراجع دور الدولة القومية في ظل تزايد ترابط الاقتصاد العالمي وتعدد الفاعلين الدوليين.. يوضح البحث كيف أن سيادة الدول النامية أصبحت مهددة بشكل خاص بسبب التوسع الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات واعتماد السياسات الاقتصادية على المؤسسات المالية العالمية. والدور المستمر للدولة، رغم تراجع سيادتها في بعض المجالات، خاصة في حماية المصالح الوطنية وتعزيز الاقتصاد المحلي، مما يعكس الحاجة إلى وجود دولة قوية لتنفيذ سياسات العولمة.
الكلمات المفتاحية :العولمة، السيادة، الدولة القومية ، الهوية الدستورية، الحقوق الدستورية

المقدمة:-
تُعد العولمة من أبرز التحديات التي تواجه الدول الدستورية الحديثة، حيث تؤثر بصورة مباشرة على مفهوم السيادة الوطنية والهويات الدستورية .
مع العولمة، شهد العالم تطوراً كبيراً في مجالات الاتصالات والتكنولوجيا، مما سهل من انتقال الأفكار والثقافات ورؤوس الأموال عبر الحدود. هذا التحول العالمي قلل من قدرة الدول على التحكم المطلق في شؤونها الداخلية والخارجية، حيث أصبح عليها الاعتماد على علاقات متشابكة مع القوى والمؤسسات الدولية مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية.
أدت العولمة إلى تغييرات أساسية في هيكلة الدول وسياساتها، حيث أصبحت أقل قدرة على احتكار السيادة نظراً لزيادة الترابط الاقتصادي والضغوط الدولية. في السياق الدستوري، تواجه الدول ضغوطاً لتعديل قوانينها ودساتيرها لتتوافق مع المعايير العالمية والقيم السائدة. كما أن الانفتاح المتزايد على القوانين الأجنبية والسوابق القضائية الدولية أثر على تفسير الدساتير الوطنية، مما أدى إلى نقاش حول تأثير تلك الممارسات على الهوية الدستورية والسيادة الوطنية، وما إذا كانت العولمة تمثل تهديداً للخصوصيات الثقافية والدستورية أو أنها تعززها بتبني أفضل الممارسات العالمية. من ناحية أخرى، بدأت الدول تعيد تقييم سيادتها وصلاحياتها الدستورية في مواجهة تحديات تتعلق بضرورة التأقلم مع الاقتصاد العالمي وتلبية متطلبات الحوكمة العالمية. وهذا يفرض على الدول إعادة صياغة هوياتها الدستورية بما يعكس التوازن المعقد بين الاستقلال الوطني والانخراط في النظام العالمي.

مشكلة البحث:-

تركز مشكلة البحث على دراسة تأثير العولمة على الدول القومية والسيادة الوطنية، وكيف أدى هذا التأثير إلى تحول العلاقات الدولية نحو نموذج مؤسسي جديد يبتعد عن الشكل التقليدي للعلاقات بين الدول، مما قد يسهم في تفكيك الدولة القومية أو تقليص أدوارها. وتشمل هذه المشكلة قضايا مهمة مثل انتقال السلطة إلى المؤسسات العالمية، وتأثير العولمة على الهويات الوطنية والثقافات المحلية، وتأثيرها على السياسات الداخلية والاقتصادات الوطنية، كما يهدف البحث إلى فهم كيفية تأثر العلاقات بين الدول بتزايد العولمة، ومدى استمرار هذه الظاهرة في تغيير شكل النظام الدولي التقليدي، مع التركيز على كيفية تأثير العولمة الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات في تقليص قدرات الدول على اتخاذ قرارات سيادية مستقلة، ويطرح التساؤل الأساسي: إلى أي مدى تُسهم العولمة في تراجع مفهوم السيادة التقليدي للدولة، وكيف يمكن للدولة حماية سيادتها في ظل هذه التغيرات؟

اهمية البحث:-

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على التحولات العميقة التي أدت إليها العولمة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية وهيكل الدول القومية، وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم. من خلال فهم التأثيرات المتزايدة للعولمة على السيادة الوطنية والتفاعلات بين الدول، يساهم البحث في توضيح الاتجاهات المستقبلية لهذه الظاهرة وتأثيرها على المؤسسات الوطنية والهوية الثقافية. كما يتيح البحث استكشاف التحديات التي تفرضها العولمة على الدول، مما يساعد في تطوير استراتيجيات لمواجهتها وتكييف السياسات الوطنية معها.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للعولمة

المطلب الأول: مفهوم العولمة ونشأتها

مفهوم العولمة هو أحد المفاهيم التي غالبا ما تستخدم في الوقت الحاضر ، كما هو الحال مع العديد من المفاهيم الأخرى التي ظهرت في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي لانهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة ، مثل مقولة نهاية التاريخ "لفرانسيس فوكوياما" ومقولة "صدام الحضارات "هانتيفون صامويل"[1].

الفرع الاول: تعريف العولمة

العولمة في اللغة العربية هي معنى من العالم وتسمى الكوكبة أو الكون ، وهو مرتبط بالفعل عولم لتعبير فوعل ، ودلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل وهذا ما نلاحظه على صيغة "zation" في الإنجليزية واستعمال كلمة هي "Globalization " الكوكبة "كون كلمة مشتقة "Glob" أي الكرة الأرضية أو ذلك الكوكب، وبالتالي ، فإن العولمة أو الكوننة هي إزالة الحواجز بين الدول والشعوب ، وانتقال المجتمع من حالة التشرذم إلى حالة الحميمية والوحدة ، والانتقال من حالة الصراع إلى حالة الموائمة[2]. ويرى "برهان غليون" أن العولمة هي "ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، يتزايد فيها دور العلم الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المدمجة وبالتالي لهوامشها أيضا" [3]، أما الدكتور "حسن حنفي" فهو يعتقد أن العولمة :ظاهرة شائعة قديمة قدم

التاريخ ، وهي حالة متأصلة في تطور الحضارة مع مرور الوقت ، ومختلف الناس الذين يتقدمون على بقية الأرض في سلم التطور الحضاري[4]، ويقول "جيمس روزانو " عالم السياسة الأمريكي عن العولمة: :إنها تنطوي على مستويات متعددة من تحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيديولوجيا ،فهي إعادة الانتاج ، وازدواجية الصناعة عبر الحدود ، انتشار السوق ، وتشابه السلع الاستهلاكية في مختلف البلدان نتيجة للنزاعات بين مجموعات المهاجرين والمقيمين[5]، فيما عرفها العض: على أنه نظام عالمي جديد قائم على العقل الإلكتروني ، وثورة المعلومات القائمة على المعلومات ، والإبداع التكنولوجي اللامتناهي ، بغض النظر عن الأنظمة أو الحضارات أو الثقافات أو القيم أو الحدود الجغرافية، والوضع السياسي الحالي في العالم[6]، ويذهب "فرانسيس فوكوياما" مؤلف كتاب نهاية التاريخ : أن العولمة لها بعد ثقافي وأيديولوجي ، وأنها وسيلة للهيمنة الأمريكية على العالم، كما ويعتقد أن العولمة كانت نتيجة المعارك الأيديولوجية في القرن 20 ، والتي أدت إلى انتصار ثقافة الحداثة الأمريكية-النظام العالمي الجديد-وساهمت في انتشار الفكر الغربي الليبرالي والتكنولوجيا الغربية[7]، أما السيد ياسين فقد عرفها بأنها : بأنها حقيقة تاريخية ، وليس مجرد مفهوم ، بل عملية تاريخية ، ومحصلة تراكم طويل في إطار النظام الرأسمالي[8]،كما يقول جلال العظم: أن العولمة هي عصر التحول الرأسمالي العميق للبشرية جمعاء ، تحت حكم الدول الغربية ، وفي كنف سيطرتها على النظام العالمي والتبادل غير متكافئ[9]،

الفرع الثاني: نشأة العولمة

لقد شهد تاريخ الفكر الإنساني ظاهرة الاختلافات في تعريف المفاهيم ومواجهتها ، كما هو الحال مع ظهور العولمة ومفاهيمها : ظهرت العولمة منذ الخليقة ، وقد أظهر التفاعل والتنقل في تاريخ البشرية أن هذا النضال ليس أكثر من صراع من أجل هدف السيطرة وتوسيع النفوذ[10]، ويعتقد "جلال أمين" أن العولمة ظهرت منذ بداية الصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، والذي كان صراعا أيديولوجيا عُرف بالحرب الباردة ، والذي انتهى بانتصار الولايات المتحدة، وقادت الولايات المتحدة الأمريكية انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول العالم من ثنائي القطب إلى أحادي القطب، هذا أقرب إلى التاريخ والسياسة من أي مجال آخر ، العولمة ظاهرة قديمة وليست ظاهرة حديثة ، بحسب جلال أمين ، وذلك لأن كل شيء يعتمد محتوى الخروج بأكثر من واحد على الفكرة القديمة التي ظهرت منذ قرون عديدة كفكرة زيادة العلاقة المتبادلة بين الدول ، وزيادة تدفق حركة رأس المال بالإضافة إلى تبادل السلع[11]، أي أنه منذ ظهور بعض الاختراعات، هناك أناس يعتقدون أن العولمة ظهرت في عالم الاقتصاد والسياسة ، لذلك تزامن ظهور مفهوم رأس المال مع ظهور السلطة ، في المقابل ، زادت عملية حركة التجار وساهمت اقتصاديا في تغلغل بلدان بعضها البعض، إضافة إلى زيادة حركة الأفكار والمعلومات[12].ويذهب البعض إلى تقسيم ظهور العولمة إلى مراحل ، باعتبارها ظاهرة حديثة ظهرت مع بداية العصر الحديث ، وهذه المراحل كالآتي:

أولاً: المرحلة الجنينية:

ظهرت هذه المرحلة في أوروبا منذ القرن الخامس عشر الميلادي ، وتشمل هذه المرحلة بعض الأفكار المتعلقة بالفرد والإنسانية ، وكذلك تطور الأرض فيما يتعلق بالعالم، وبروز ما يعرف

بالجغرافيا الحديثة، وظهور "نظام الغريغوري" أو ما يسمى بالتقويم الميلادي الذي لا زال يستخدم في الوقت الراهن[13]

ثانياً : مرحلة النشوء:

وكانت هذه في منتصف القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتميزت بالتحيز والجاذبية تجاه فكرة الوجودية المتجانسة ، بالإضافة إلى ظهور العديد من منشآت نظام الاتصالات الدولي[14].

ثالثاً: مرحلة الانطلاق:

وتميزت هذه المرحلة بما يسمى بالتكامل ، حيث تداخلت العديد من المجتمعات غير الأوروبية مع المجتمع الدولي ، مما أدى إلى ظهور مفاهيم حول الهوية الوطنية والتواصل، كما ظهرت عدة أشكال من المنافسة ، مثل المنافسة على الألعاب الأولمبية وجائزة نوبل ، وخلال هذه الفترة تم تشكيل عصبة الأمم[15].

رابعاً: مرحلة الصراع:

استمرت هذه المرحلة من عام 1870 إلى الستينيات ، وتميزت هذه المرحلة بما يسمى حرب الفكر، حيث تم الاهتمام بالمواضيع المتعلقة بالإنسانية ، والتي كانت بسبب حقوق البشرية والأحداث التي وقعت عند اندلاع الحرب العالمية الثانية ، عندما تم إسقاط القنبلة الذرية في اليابان، " وتأسيس صندوق النقد الدولي، والبنك لعالمي للإنشاء والتعمير [16]،في هذه المرحلة ، اندلعت الحرب الباردة، أي اندلع الصراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي [17]،

خامساً: مرحلة اليقين:

وبدأت هذه المرحلة في ستينات القرن الماضي، وتميزت بظهور الاتجاهات والأزمات، واندماج دول العالم الثالث بالمجتمع العالمي، وكانت إشكالية تعدد الثقافات ابرز الصعوبات التي واجهتها المجتمعات البشرية [18].

المطلب الثاني: البُنية العولمية

الأغلبية تتفق على ان العولمة تحدد سلسلة من التطورات التي تسارعت (ان لم تكن مبنية على اساس) نهاية الحرب الباردة[19]، وبعيداً عن ذلك فإن العولمة ظاهرة واسعة النطاق إلى الحد الذي يجعل وصفها الشامل الآن شبه عقيم، وقد استجاب العلماء بعلاجات انتقائية مصممة خصيصا لقضايا أو تطورات معينة، يركز هذا الفرع على ثلاثة عناصر للعولمة، تبدو حاسمة بالنسبة للمسار المستقبلي لقانون العلاقات الخارجية ،إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين الدول، وتفكيك الدولة القومية [20].

الفرع الأول: مؤسسة العلاقات الدولية

واجهت الدول القومية بعضها البعض في ساحة فوضوية بدائية تتميز فقط بالقيود الأكثر مرونة على سلوك المصلحة الذاتية، وكانت العلاقات بين الدول بمثابة لعبة الاستعراض القوة والمساعدة الذاتية، لكن بعد تنقيح القانون الدولي فيما يتعلق بعدد قليل من الأنشطة المختارة، كان عديم البصر عن العديد من مجالات سلوك الدولة، وحتى في المجالات التي ينطبق فيها القانون الدولي، فقد تم إنفاذه في الغالب على أساس أفقي مخصص، أي من قبل جهات فاعلة متساوية رسميا ضد بعضها البعض في ديناميكية غير منسقة إلى حد كبير وخارجة عن المؤسسات، وكان استخدام القوة، سواء لفرض الالتزامات أو لمجرد بسط السلطة، جزءاً مقبولاً من المشهد الدولي، فالحرب

كانت بمثابة تهديد مستمر، ردا على عدوان مقصود أو طفيف، وعلى النقيض من ذلك، أصبحت العلاقات بين الدول اليوم تتم على نحو متزايد من خلال عمليات مؤسسية عقلانية [21]،وحتى عندما تفتقر هذه المؤسسات إلى صلاحيات إنفاذ رسمية و/ أو فعّالة، فقد اكتسبت شرعية تمنحها سلطة اتخاذ القرار من أعلى إلى أسفل، وربما يكون هذا أكثر وضوحا في سياق العلاقات الاقتصادية الدولية، فبينما كانت الدول ذات يوم حرة في تحديد شروط وإنهاء التعاملات الاقتصادية مع الدول الأخرى كما يحلو لها، قبلت معظمها قيودا كبيرة على تلك السلطة التقديرية بموجب الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية [22]،وقد لا يكون لدى منظمة التجارة العالمية قوات مسلحة يمكنها فرض أحكامها، ولكن الممارسات المبكرة تشير إلى انجذاب واضح نحو الامتثال لقراراتها. إن التسوية المنتظمة للنزاعات تقلل من خطر تحول النزاعات المحدودة إلى نزاعات واسعة النطاق [23]. وقد سهلت هذه المأسسة قدرا أكبر من الاستقرار في العلاقات بين الدول، وكما أن تطوير المؤسسات المحلية الشرعية يقلل من بواعث اليقظة، فإن تطوير المؤسسات الدولية يقلل من دوافع المساعدة الذاتية في شكل استخدام القوة العسكرية، قد كانت الحرب دائما خيارا مكلفا، لكنها غالبا ما قدمت وسيلة عقلانية لتسوية النزاعات الدولية أو فرض المعايير الدولية، إن إضفاء الطابع المؤسسي يقلل من الحالات التي يجتاز فيها اللجوء إلى القوة اختبار التكلفة / المنفعة، وإذا كانت الدول على استعداد للخضوع لعمليات حل النزاعات فإن الباعث لاستخدام القوة سيتبدد على الأقل بين الدول التي تقبل إضفاء الطابع المؤسسي، مما يترتب على ذلك نهاية الصراع المسلح غير المقصور، ويحدث هذا ربما بشكل غير بديهي حتى مع تزايد المخاطر الإجمالية التي تنطوي عليها أنظمة الحوكمة العالمية [24].

ترتبط أطروحة المأسسة هذه بمفهوم السلام الديمقراطي في مفهومه الضيق، فلا علاقة للسلام الديمقراطي بالعولمة كأطروحة، فهي ترى ببساطة أن الديمقراطيات لا تشن حربا على بعضها البعض [25]، وبالطبع فإن الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم تسبق ظهور العولمة بفترة طويلة[26]، إن ما يربط السلام الديمقراطي بالعولمة هو إمكانية تحقيقه من خلال نشر الحكم الديمقراطي، لقد زاد عدد الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم [27]،يمكن القول إن انتشار الديمقراطية هو نتيجة ثانوية للعولمة [28]، وبمجرد أن تترسخ الديمقراطية، يبدو أن قوى العولمة تجعل التراجع شبه مستحيل [29]،وبالتالي، فحتى لو ظل إضفاء الطابع المؤسسي غير مكتمل على المستوى الدولي، فإن الاستقرار الدولي قد يكون نتيجة ثانوية للعولمة[30].

الفرع الثاني : تفكيك الدول القومية

لعدة قرون، كان ينظر إلى النظام الدولي على أنه مجتمع الدول، وهو النظام الذي يعترف باحتكار الدولة للسلطة والشرعية، لقد افترض القانون الدولي أن الدول هي جهات فاعلة وحدوية، وقابلة للتمثيل من قبل وكلاء حكوميين[31]، في هذا العالم، تتحدث الدول مع بعضها البعض فقط، فكانت اتصالاتهم منمقة للغاية في شكل دبلوماسية، لا يسمح نموذجها التقليدي إلا بالتعبير المركزي عن مصالح الدولة من خلال السيادة وممثليه لدى الدول الأخرى في شكل سفراء وبقية الجهاز الدبلوماسي، في ذلك العالم هو عالم النظام الويستفالي[32]، لم تشغل الدولة نفسها بالاخير ولم تقبل الاعتراف بالمكونات الأخرى للدول الأجنبية، أما بالنسبة لبعضها البعض، فقد كانت الولايات دولة مبهمة[33] ،وكنتيجة طبيعية مهمة، تم تحميل الحكومات المركزية المسؤولية عن سلوك الأجزاء المكونة لها، ومن خلال وكالة وزارات الخارجية، المسؤولية عن سلوك الجهات

الحكومية الفرعية أو المكونة لها[34]، وكذلك بالنسبة لسلوك المواطنين والرعايا[35]،حيث تنطوي على علاقات مع الدول الأخرى، وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على هذا الوجه من العلاقات الدولية التقليدية في مبدأ مسؤولية الدولة [36]، وعلى خلفية شبكات الاتصالات وأنظمة الحكم المتنوعة، سيكون من غير الفعال إلى حد كبير مطالبة الدول بالتفاعل مع الوحدات المكونة للدول الأخرى، لكن هذا النموذج من العلاقات الدولية يواجه الآن ضغوطاً خطيرة ناجمة عن التطورات على الأرض. ولعل الأمر الأبرز هو أنه عندما كانت الدول تتعامل مع بعضها البعض من خلال عملاء مركزيين تضاعفت قنوات الاتصال. وكما أظهرت آن ماري سلوتر، فإن الحكومات المركزية تتفاعل بشكل متزايد من خلال مجموعة متنوعة من الشبكات اللامركزية خارج وزارات الخارجية [37]، واصبحت الدبلوماسية المركزية في تراجع، حيث يقوم المسؤولون الذين يتحملون مسؤوليات جوهرية في مجال معين بإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات مع نظرائهم في الحكومات الأخرى، وغالبا ما يكون ذلك بعيدا عن أنظار الرؤساء التنفيذيين الوطنيين [38]، وكذلك الأمر بالنسبة للوحدات الفرعية الحكومية؛ وفي حين اعتادت السلطات الإقليمية والبلدية على التفاعل بشكل متقطع مع الكيانات الحكومية الأجنبية، أصبحت مثل هذه الاتصالات الآن روتينية [39]. إن العلاقات المباشرة بين الجهات الفاعلة الأجنبية والكيانات الخاصة - الشركات والأفراد - متنوعة للغاية بحيث تبدو غير جديرة بالملاحظة [40] ، ومع تكثيف هذه العلاقات اللامركزية، بدأت الدول تفهم بنية الدول الأخرى؛ وتقل بالمقابل تكاليف معاملات الاتصال المباشر مع الوحدات المكونة، إن العلاقات المباشرة بين الجهات الفاعلة الأجنبية والكيانات الخاصة - الشركات والأفراد - متنوعة للغاية بحيث تبدو غير جديرة بالملاحظة. ومع تكثيف هذه العلاقات اللامركزية، تفهم الدول بنية الدول الأخرى؛ وتقل بالمقابل تكاليف معاملات الاتصال المباشر مع الوحدات المكونة كما أن كثافة هذه العلاقات ستؤدي أيضا إلى إمكانية التأثير على الوحدات المكونة للدول الأخرى [41]، مما يخفف من ضرورة مسؤولية الحكومة المركزية. صحيح أن المبادئ القانونية الدولية التي تحمل الدول المسؤولية عن سلوك العناصر المكونة لها، تظل راسخة في مكانها[42]، ولكن بقدر ما كانت الدولة الوحدوية عبارة عن بناء اجتماعي للنظام الدولي، فإن التطورات الأخيرة تشكل تحديا محتملاً للنظام الدولي، وعقد طويل الأجل للإنشاءات القانونية المقابلة [43]،كما تجد الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى إذا تم تطوير القانون الدولي من خلال تفكيك الدولة فسيتم تعديل قواعد المسؤولية وفقا لذلك، ولن يظل النظام الدولي أعمى عن كيانات أخرى غير الدول : بل على العكس من ذلك، سوف يأخذ في الاعتبار المجموعة الكاملة من الجهات الفاعلة المشاركة على المستوى العالمي [44].

المبحث الثاني: علاقة العولمة بسيادة الدولة والدستورية

المطلب الأول: علاقة العولمة بالسيادة

تعد السيادة مطلقة في الأساس ، فإن العديد من العوامل الداخلية والخارجية تمنع ذلك وتضع قيودا عليها ، مما دفعنا إلى القول إن السيادة نسبية ، فإن نظرية النسبية هذه وفيرة في البلدان التي تعاني من عوامل تمنع السيادة وتتضاءل في البلدان التي تتميز بقدرتها على هزيمة العوامل التي تقيد السيادة، وبعض الآثار على السيادة ترجع إلى ظروف غير مباشرة مثل اختلالات ميزان الدولي ، وتسارع الثورات التكنولوجية ، وترتيبات التكامل الإقليمي والعالمي ، والتي تتطلب دائما استعادة دائمة للسيطرة والتكيف المستمر من قبل الدول للحفاظ على السيادة [45]، لذلك سنتناول السيادة والعولمة ، وآثار العولمة على السيادة

الفرع الأول: العولمة والسيادة

بشكل عام ، تتخلل الثورة التكنولوجية لوسائل الاتصال الدولة للوصول إلى عقول شعبها في محاولة لتغيير تصور الأشياء ، مما يؤثر على أفعالهم، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى انقسام داخلي[46]،أو يتم تقويض السياسة الخارجية الرسمية للبلاد نتيجة لخوف النخبة الحاكمة من أن جماعة أو أخرى قد تتمرد على سلطة الدولة وتسيء إلى مصادر مؤثرة مناهضة للدعاية[47]،إن التحول العالمي يتجاوز قدرات الدول القومية وصلاحياتها وسلطاتها، ويعتقد الكثيرون أن العولمة تعمل مع السلع والمنتجات الاستهلاكية والترفيهية والعديد من الاستثمارات ، وستكون هناك نتيجة إيجابية لتكامل الأسواق المالية في البورصات حول العالم، بالإضافة إلى ذلك ، التفاني في الاعتماد الفني والمالي للمناورات السياسية ومحاولات استثمار التناقضات والاختلافات بين الدول الغربية الكبرى، ونتيجة لذلك ، سيكون هناك ضعف متزايد في قدرة الدولة على إصدار واتخاذ القرارات السياسية والقومية[48].

أخذ دور الدول وسيادتها في ظل العولمة بالتقهقر، مقابل صعود الجهات الفاعلة الدولية وتسعى دول أخرى في عالم العلاقات الدولية إلى تحقيق قدر أكبر من الترابط والتداخل والتكامل الدولي ، بحيث لا تأخذ الدول في اعتبارها السيادة التي تتقلص وتتآكل فيما بينها ، تحت تأثير حاجة البلدان إلى التعاون ، في المجالات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وغيرها، هذا يعني أن السيادة ليس لها نفس الأهمية ، حيث قد تكون الدولة ذات سيادة من وجهة نظر قانونية ، ولكن في الممارسة العملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الجهات الفاعلة الدولية، مما يؤدي إلى حرية في التعريف والتي بحسب ارادتها تكون مقيدة وناقصة، وهذا يعني أن العولمة هي نظام يقفز على الدول والأمم والمدن الأصلية لمعالجة التشرذم واللامركزية وإيقاظ إطار الانتماء إلى القبائل الطائفية والتعصب بعد إضعاف إرادة الدولة وهوية الوطن الأم[49].

وجدير بالذكر، إن أركان الدولة تتغير مع استبداد العولمة ، حيث أصبحت أهمية السيادة الوطنية أقل أهمية ، وفقا "لجان أرت شولته" ، ان دولة ذات السيادة ليست ظاهرة أبدية ، فإنه لا وجود لها قبل القرن ال 17 وليس لديها سبب لبقاء هذه السيادة أبدية، وأخذت السيادة الوطنية مع انتشار العولمة تتراجع وتنكمش بالرغم من ثبات جهاز الحكم ، الذي زادت قوته وسيطرته على الناس، وفقدت سيادة الدولة أهميتها بسبب ظهور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي اخترقت حدود الدولة ، حيث تم تنفيذ هذه العملية بسرعة ممتازة نتيجة لاختراع الآلة تقوم بإجراء اتصالات إلكترونية لاسلكية عبر الأقمار الصناعية ، التي باشرتها الشركات العابرة بهدف

تحقيق الأربـــاح اللازمة[50]، وفي ظل التأثير القانوني والسياسي والاقتصادي ، أخذت وظيف الدولة بالتغير ، كل هذا كان له الأثر على الدولة من خلال اختراق الحدود ، مما يؤدي إلى انكماش سيادة الدولة بشكل كبير، والمكون الرئيسي لهذه الظاهرة من الجانب الاقتصادي هو الشركات متعددة الجنسيات، اما التنظيم الدولي والقانون الدولي العام فيجسد الجانب القانوني، وتمثل الضغوط والتدخلات السياسية العسكرية والدولية الجانب السياسي ، مما يؤدي إلى مناقشة موضـوع الدولـة والعولمـة "ودور الدولـة كمصـدر للشـرعية فـي نقـل السـلطة أو المصـــادقة علـــى الصـــلاحيات الجديـــدة القائمـــة فوقهـــا أو تحتهـــا، فوقهـــا مـــن خـــلال الاتفاقيـات بـين الـدول وتحتهـا مـن خـلال ترتيـب الدولـة دستورياً"،بل على العكس من ذلك ، أدت العولمة نفسها إلى عودة روح الحنين إلى "الدول القومية" ، حيث شهدنا اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء[51]. وعلى مستوى الأداء الاجتماعي للدولة ، تتطلب العولمة من الدولة أن تتخلى عن الرعاية الكاملة لمواطنيها باعتبار دور الدولة هو الرفاهية والمصلحة العامة ، ورعاية المجموعات والأشخاص الذين لا يستطيعون ، وضمان أكبر قدر ممكن من الإنصاف في توزيع ناتج الدولة والمسؤولية عن الخدمات الهامة مثل التعليم والصحة، وهذه ليست أولوية بالنسبة "لإيديولوجية" العولمة، ويرى بعض مفكري العولمة أن هذه المسؤوليات أعباء عديمة الفائدة، وينبغي التخلص منها، لأن الضعف الوطني هو السمة الغالبة في البلدان الصناعية في مقابل الشركات متعددة الجنسيات، ولا يمكن مقارنة هذا الضعف بضعف دول العالم الثالث ، لكن مصير الدول من وجهة نظر العولمة هو ضعف الدولة المركزية ، والتقهقر في الدول النامية [52].يمكننا القول أن الحدود من أهم جوانب تأثير العولمة على الدولة ، فالعولمة تعمل على إلغاء الحدود القائمة أو القائمة للبلاد على أسس عرقية أو طائفية أو طائفية ، وهو ما يعادل خسارة الدولة لبعض مهامها السياسية، لان طبيعة قوة الدولة ترتبط بحدودها السيادية ، التي تمارس فيها سلطانها وسلطتها ، لذلك إذا كانت الحدود مخترقة ، فإن قدرة الدولة تضعف، وإذا فقدت الدولة السيطرة الاقتصادية ، فهذا يدل على ضعف سلطة الإشراف والتوجيه ، وهذا يؤدي في النهاية إلى ضعف دور الدولة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وعلى الرغم من ضعف دور وقوة الدولة إلا انها تؤدي وظائف عديدة ، لذا فإن ضعف دور الدولة وانخفاض قوتها لا يعني اختفائها أو زوالها[53]

الفرع الثاني: تأثيرات العولمة على سيادة الدولة

أولاً: التراجع والانحسار في سيادة الدولة

لقد حاولت البلدان النامية اتباع طريق إتقان مكونات الاستقلال المحقق، معززة بالشرعية المنبثقة عن قواعد ومبادئ القانون الدولي، التي تتيح استعمال جميع للوصول إلى تحرير ثرواتها و اقتصادها من متناول الدول الاستعمارية ومؤسساتها الاقتصادية ، في المقدمة الشركات متعددة الجنسيات التي تستفيد من ثروة البلدان النامية باسم العولمة ، والتي كما يقولون ويدعون ، هي (نظام عمل) لتعاون دول وشعوب العالم ضمن قرية واحدة ، تساعد بعضها البعض، وتتميز هذه (العولمة) كظاهرة بالاندماج الوثيق بين بلدان وشعوب العالم ، الناجم عن انخفاض كبير في تكاليف النقل والاتصالات وإزالة الحواجز الاصطناعية ، إزاء اندفاع رأس المال والخدمات والسلع ليتخطى الحدود، كان نظام العولمة مصحوبا بظهور مؤسسات جديدة انضمت إلى تلك الموجودة والتي تعمل عبر الحدود الوطنية في مجال المجتمع المدني الدولي ، وتشارك

مجموعات جديدة ، مثل حركة "اليوبيل" ، التي تشجع على خفض الديون في البلدان الفقيرة، "إلى المنظمات الانسانية التي أنشئت منذ أمد طويل كالصليب الأحمر الدولي ومنظمة الصحة العالمية، لقد اصبحت الشركات الدولية هي التي توجه العولمة بشكل قوي"،فهي لا تنقل رأس المال خارج الحدود فقط ، بل تنقل التقنيات المتقدمة أيضا ، ولكن السياسات التي تقوم عليها المؤسسات المالية الدولية ، والتي هي فحوى عملية العولمة ، تتطلب فرض شروط ثقيلة على البلدان الفقيرة في العالم ، مما يؤدي ليس فقط إلى تحرير هذه البلدان من السيادة القومية ، ولكن أيضا إلى فقر شعوب هذه البلدان[54].

ثانياً: ضرورة الدولة:-

على الرغم من التغيرات الكبيرة في العديد من المجالات التي تفرضها العولمة على من السيادة الوطنية ، لا يزال بإمكان الدولة فرض الرقابة الداخلية على المنتج ، علما أن الشركات بحاجة دائمة ألى الدولة في أشياء كثيرة للحفاظ على مصالحها، ومثلما لا يزال هناك تسلسل هرمي اجتماعي ، تحتاج العولمة نفسها إلى دولة قوية لحمايتها في هذه المراحل ، ووفقا "لبولانتزاس" : فإنه يؤكد أن الدولة القومية داخل الدول الإمبريالية تلعب دورا في رعاية مصالح رأس المال الدولي " وليس رأس المال الوطني فتحسب دون أن تفقد شكلها كوحدة حقوقية سياسية دولية " بعبارة أخرى ، تهتم الدول القومية بمصالح رأس المال الدولي وتعمل مع الدول القومية الأخرى التي تلعب نفس الدور في رعاية المصالح العالمية لرأس المال الدولي من خلال منتدى مجموعة الـ 8 الثمانية الكبار ، والمنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية ، إلخ[55].

على هذا الأساس ، يمكن لفريق من العلماء أن يعلن أن سيادة الدولة تتقلص قوتها ودورها ووظيفتها ، ولن تختفي ، لأن اختفاء سيادة الدولة أمر غير منطقي، فهناك أشياء يجب على الدولة القيام بها ، خاصة في المجالين الخارجي والداخلي، ومع ذلك ، من الضروري الاعتراف بتخفيض سلطة الدولة ، وممارسة السلطة هي أمر يتعلق بسيادة الدولة ، سواء في البيئة الداخلية أو الخارجية ،وهناك العديد من المجالات ، التي تتخلل العولمة من خلالها سيادة الدولة ، ولكن من أبرز وأخطر هذه المجالات المجال الاقتصادي، وهذا يثبت أن تطور عملية العولمة له العديد من الإنجازات العظيمة ، من وجهة نظر اقتصادية ، باستثناء عولمة الإعلام ، مع وجود شبه نظام اقتصادي عالمي ، مع وجود العديد من الإخفاقات التي تشهدها هذه العملية في النواحي السياسية والعسكرية والأمنية والآيدولوجية ، ولكن ، مع ذلك ، فإن العولمة هي عملية يمكن تصويرها على أنها ظاهرة واحدة غير قابلة للتجزئة تؤثر على الدولة بأكملها ، وبظهور العلامات الأولى لعملية العولمة ، بدأت ركائز الدولة باعتبارها الفاعل المركزي في العلاقات الدولية تهتز شيئا فشيئا في ضوء هذه التحولات التي تصاحب هذه الظاهرة في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية وغيرها ، وبسبب ظهور جهات فاعلة جديدة على المستوى الدولي[56].

المطلب الثالث: العولمة الدستورية وأثرها على الهوية الدستورية

الفرع الأول : العولمة الدستورية

من المؤكد أن العولمة الدستورية هي واحدة من أهم التطورات في العقود الأخيرة، وكانت إحدى عواقبها العديدة هي الاهتمام المتزايد الموجه إلى مجموعة متنوعة من الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق ممارسة الدستورية، وقد أدى التطور بدوره إلى تسارع وتيرة قيام القضاة باستخدام الموارد الموسعة للقانون الأجنبي والسوابق القضائية للمساعدة في الفصل في القضايا الدستورية المحلية، قد تؤدي مثل هذه المساعدة إلى المحاكاة، حيث تتبع محكمة في أحد البلدان مثال دولة أخرى في كيفية تناولها لقضية دستورية مماثلة، أو قد تبلغ ذروتها في ممارسة إرشادية تعمل فيها الاختلافات بين الإطارين ببساطة على تعزيز فهم الظروف المحلية من خلال التدقيق المقارن للبدائل ذات الصلة ، بما أن الحدود الدستورية أصبحت أكثر نفاذية لدخول الأفكار والسوابق القانونية الأجنبية، فقد نشأ الجدل حول استخدام هذه المواد[57]، ورغم أن هذا الخلاف ظاهرة أمريكية في الأساس، إلا أن الخلاف يشتمل على اعتبارات يتعين على جميع القضاة أن يزنوها أثناء حسابهم لتكاليف وفوائد الاقتراض الدستوري. وحتى في الهند، قبل أن تصبح هذه الممارسة روتينية إلى حد ما في التجربة القضائية لذلك البلد، حذر أحد القضاة قائلاً : إن الهوس بالسوابق الأميركية قد يتحول قريباً إلى فخ، يجب تجنب الالتزام الأعمى وغير النقدي بالسوابق الأمريكية وإلا سيكون هناك قريبا دستور منحرف يعمل في هذه الأرض تحت الزي المخادع للدستور الهندي، نحن نقوم بتفسير وشرح دستورنا الخاص[58]، تمثل جميع الأنظمة السياسية الدستورية مزيجا من الخصائص التي تكشف ما هو خاص بالثقافة الدستورية بالإضافة إلى ما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه سمات مشتركة للثقافة الدستورية العالمية، ومن ثم فإن قلق القاضي الهندي كان مفهوما بالتأكيد، كما هو الحال مع السؤال المطروح فيما يتعلق بالقاضي الأكثر ارتباطا بنقد الأنشطة القضائية العابرة للحدود الوطنية : ا القاضي سكاليا الذي يجد جذوره في أمريكا والتي يزعم أنه قادر على تحديد قيمها، إذا كانت وظيفة القاضي هي تحديد هذه القيم المميزة ثم تطبيقها، فلماذا يكون من المناسب دراسة كيفية تعامل الثقافات الأخرى مع هذه القيم؟[59].عند الافتراض ضد نشر منهجية قضائية مقارنة يجب أن يتردد صداها بقوة في بعض الأماكن، فمن المنطقي إلى حد أن استيراد المواد الأجنبية ينظر إليه أيضا على أنه تهديد السلامة التجربة الدستورية المحلية[60]، فإذا اعتقد القاضي أن الإجابة الصحيحة على مشكلة دستورية متشابكة مع قيم وتقاليد مجتمعه، وأن هذه المصادر تعبر عن ما هو فريد واستثنائي في مجتمعه السياسي، فقد يرفض بشكل صحيح مدخلات من ثقافة غريبة مبنية على نظام القيم المتناقضة، وحتى لو كان من الممكن تبرير مثل هذه المدخلات من خلال الفوائد المحتملة للمشاركة الحوارية مع ثقافة قانونية أخرى، فقد يُعتقد أن المخاطر المرتبطة بالإطار الإلكتروني الثماني باهظة، ولكن على افتراض أن الكثير مما ساهم في استثنائية أمة ما كان التزاما دستوريا بمبادئ لم تكن صلاحيتها مرتبطة بالخصائص الثقافية والتاريخية لتلك الأمة، إذن أليس من الحكمة، أي أنه من المعقول تماما، أن يأخذ القاضي في الاعتبار ممارسات البيئات الدستورية الأخرى، ولو فقط للتأكيد على أن القواعد التي تعتبر ذات أهمية متعالية كانت بالفعل واضحة في تجارب مختلفة جدا ؟ المجتمعات الحالية؟ أليس من المفيد إذن التعرف على أي وجهات نظر وترتيبات متناقضة تهدف إلى تحقيق المبادئ المشتركة ؟ وبالعودة إلى النصوص الدستورية المكتوبة ، قد نستنتج أن

هناك فائدة ضئيلة للغاية يمكن الحصول عليها من النظر إلى الخارج لإلقاء الضوء على لغة خاصة بأمة مثل "القيم الإيجابية القائمة على التقاليد الثقافية"، أو "واجب المساعدة" في نشر قيم التقاليد الشعبية وأعمال الفنانين ،وعلى العكس من ذلك، عندما تحاول المحاكم تفسير وتطبيق "مبادئ الديمقراطية" أو "مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا"، فمن المرجح أن تستفيد من أو على الأقل لن يتم تقويضها من النظر في كيفية تعامل الآخرين مع هذه المبادئ. وقد تناولت هذه التطلعات في مختلف الاختيارات البنيوية والتفسيرية التي تحدد هوياتها الدستورية الفريدة ، على الرغم من أن التمييز بين القيم والمبادئ ليس محفورا بخطوط مشرقة - في الواقع، يتم استخدام المصطلحين ، في بعض الأحيان بالتبادل - فإن ربط الأول بالبيئة المحلية والأخيرة ببيئة أكثر عالمية يفسر ويحدد على حد سواء قدرا جيدا من السلوك الفقهي عبر الوطنية[61]، إذا تصورنا أن التناقض الكبير بين العالمي والخاص يوفر الخلفية التي تم ويجري على أساسها سرد العديد من السرديات الدستورية، فإن القيم والمبادئ، جنبا إلى جنب مع المصالح والطموحات السياسية، هي الأدوات التي عززت السلطة ، وسوف تستمر في السلطة، والوقائع الدستورية المقابلة.

الفرع الثاني: أثر العولمة على الهوية الدستورية

يميز بعض الفقهاء بين فكرتين للهوية الدستورية ، الاولى هوية الدستور، والثانية هوية الشعب كذوات دستورية [62]، توصف الأولى بأنها النهج الرقيق والثانية بأنها النهج السميك، في المناقشة الأميركية، يمثل روزنفيلد النهج الأخير، في حين يمثل جاكوبسون الأول، يتصور روزنفيلد الهوية الدستورية باعتبارها هوية الذات الدستورية للشعب والتي غارقة في علاقات معقدة وغامضة مع الهويات الأخرى، ذات الصلة مثل الهوية الوطنية أو العرقية أو الدينية أو الثقافية[63]، أما بالنسبة "لجاكوبسون" تشير الهوية الدستورية إلى الأهداف والتطلعات والالتزامات الدستورية التي يسعى المجتمع السياسي إلى تحقيقها والتي يتم تدوينها عادة في نص دستوري وطني[64]، وسنعتمد في دراسة هذه الجزئية على آراء الأخير.

يميز جاكوبسون الهوية بين الدستورية العامة والمحددة قائلاً: تمثل جميع الأنظمة السياسية الدستورية مزيجا من الخصائص التي تكشف ما هو خاص بالثقافة الدستورية بالإضافة إلى ما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه سمات مشتركة للثقافة الدستورية العالمية.

يعتمد "جاكوبسون" على نظرية "ماكنتاير" عن التقليد كشيء حي يقدم "الاستمرارية والصراعات" لدعم نظريته فيما يتعلق بطبيعة وديناميكية الهوية الدستورية، ويرى أن الهوية الدستورية "تنبثق بشكل حواري وتمثل مزيجا من التطلعات والالتزامات السياسية التي تعبر عن ماضي الأمة، فضلاً عن تصميم أولئك داخل المجتمع الذين يسعون في بعض الطرق إلى تجاوز الماضي، ويذهب إلى أن ديناميكيات الهوية الدستورية يتم تحريكها من خلال الشرط الدستوري العالمي، وهو أن جميع الدساتير تواجه أو تجسد، بطريقة أو بأخرى، مشكلة الهوية الدستورية" التنافر[65]، ويذكر أن "" الدستور غير المتناغم" لا يشير إلى عدم تماسك الدساتير - على الرغم من أن هذا قد يكون بالفعل حالة البعض - ولكن إلى التنافر داخل وحول الدستور الذي يعد مفتاحا لفهم هويته، هناك جانبان للدستور غير المتناغم داخلي وخارجي. إن نص الدستور الوطني في حد ذاته غير متناغم بمعنى أنه يشمل التزامات متنافسة أو تناقضات واختلالات"، اذا، فإن استكشاف الهوية الدستورية يتطلب فهم الرؤى والتطلعات البديلة الداخلية للنص الدستوري،

ويشير الجانب الخارجي إلى الفجوة بين الالتزامات أو المثل الدستورية الطموحة والواقع، أو في لغة جاكوبسون " الافتقار إلى الاتفاق الواضح في الانقطاعات الحادة التي تؤطر علاقة الدستور بالمجتمع المحيط"، فالتنافر الدستوري يثير التغيير في الهوية الدستورية، يقول جاكوبسون أن "فهم الهوية الدستورية يعني رؤية جودتها الديناميكية، والتي تنتج من تفاعل القوى التي تسعى إما إلى إدخال قدر أكبر من الانسجام في المعادلة الدستورية أو على العكس من ذلك، خلق المزيد من التنافر"[66]. كما وجدت فكرة التنافر صدى مع أطروحة الديالكتيك الماركسية، على الصراعات كمصدر للتغيير الذي أثر على الأيديولوجية السياسية في الأنظمة الاشتراكية، ويبدو أن نظرية التنافر الدستوري تتناقض مع الفلسفة الكونفوشيوسية للوئام الاجتماعي، والتي شكلت الثقافة السياسية في دول مثل الصين وفيتنام في الواقع، تروج الكونفوشيوسية لفكرة الانسجام ولكن ليس التشابه"، تشير معالجة "تشينيانغ لي" الشاملة الأخيرة للموضوع إلى أنه في الفلسفة الكونفوشيوسية، يوجد الانسجام مع التوتر الإبداعي ولا يستبعد الصراعات والاختلافات[67].

ومع ذلك، هناك عدة نقاط في نظرية جاكوبسون يجب أن يتم تأهيلها وصقلها في البداية، يتم تعريف ديناميكيات الهوية الدستورية من خلال التفاعلات الحوارية بين الهوية الدستورية المحلية (المحددة) والعالمية (العامة)، يتجلى شرط التنافر الدستوري العالمي، بطريقة أو بأخرى، في جميع الدساتير، وليس بالضرورة في الدساتير الليبرالية[68]. يرى "توشنت" أن عولمة القانون الدستوري أمر لا مفر منه بسبب الضغوط من أعلى إلى أسفل ظهور شبكات عالمية من القضاة الدستوريين، وإشراك المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية في المسائل الدستورية الوطنية، ودمج المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في الدساتير الوطنية). والهجرة عبر الوطنية للعمال والضغوط من القاعدة إلى القمة التنافس بين الدول على الاستثمار ورأس المال البشري [69]، فالعولمة الدستورية مدفوعة أيضًا بعامل من القاعدة إلى القمة لا علاقة له بالحسابات المادية: التنافر الدستوري ، ويعد التنافر الدستوري أمر بالغ الأهمية للعولمة الدستورية الحتمية، يؤكد جاكوبسون أن: "هذا السياق الفقهي غير المتناغم يحدد الحوافز والفرص والتكاليف المتأصلة في ممارسة البحث في الخارج عن الإلهام التفسيري" [70]،بالتالي، قد تشارك الجهات الفاعلة المحلية في حوار عابر للحدود الوطنية والعالمية لتحديد المعاني الدستورية والهوية الدستورية[71].

لكن هذا لا يقتصر بالضرورة على التفسير الدستوري يحفز التنافر الدستوري المحلي الجهات الفاعلة الاجتماعية والمؤسسية على النظر في مجموعة الأفكار والخبرات العالمية سعياً إلى تحقيق الاتساق الدستوري من خلال وضع دستور رسمي، كما تشير حالة جنوب أفريقيا [72]،في البلدان النامية على وجه الخصوص، تخلق الفجوة بين الدساتير الوطنية والمعايير العالمية للدستورية حوافز وفرصا للبحث في الخارج عن صياغة الدستور أو تعديله [73]،في حين أن الانتشار العالمي للأفكار الدستورية أمر لا مفر منه، فإن هذه الأفكار تقع ضمن السياق المحلي وتتوازن مع الأفكار المحلية. يقول توشنت: يرتبط قانون كل مجتمع بالعديد من جوانب ذلك المجتمع - سياساته وتاريخه الخاص، وحياته الفكرية، والأشكال المؤسسية التي تتم فيها أنشطته، وغيرها الكثير [74].

المبحث الثاني: اثر العولمة على الدساتير والحقوق الدستورية

المطلب الاول: أثر العولمة على الدساتير

ليس هناك شك في أن تغييرات بهذا الحجم في النظام العالمي سوف تؤثر على تطور القانون الدستوري[75]، ومع ذلك، فإن موضوع العولمة لم يخترق وعي علماء الدستور في هذا البلد إلا بالكاد [76]،إن الاستخدام القضائي للقانون الأجنبي ليس ظاهرة معزولة متجذرة في متطلبات القضاء الدستوري أو في طبيعة الاستدلال القانوني، إنها بالأخرى نتيجة ثانوية غير مفاجئة للعولمة: فقد شجعها التقدم في مجال النقل والاتصالات، وتعميق الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية التي جعلت الأمر أسهل بالنسبة لجميع الفئات ، بما في ذلك القضاة ـ للتفاعل مع نظرائهم الأجانب ، ولجميع أنواع الأفكار ـ بما في ذلك الأفكار الفقهية للسفر عبر الحدود[77].
لذلك سنتناول أهمية العولمة للدساتير، وكالآتي:

الفرع الأول: أهمية العولمة للقانون الدستوري

حدث انتشار الدستورية على المستويين الوطني والإقليمي بالتزامن مع انتشار الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في فترة ما بعد الحرب، مثل الإعلان العالمي الحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومجموعة متزايدة من بروتوكولات الأمم المتحدة [78]،علاوة على ذلك، فمن دون استثناء تقريبا، عبّرت الدساتير التي تم صياغتها خلال هذه الفترة عن "مجموعة أساسية" من الحقوق المدنية والسياسية التي تشمل: " لحق في الحياة، وعدم التعرض للتعذيب، وعدم التعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفي والحق في افتراض البراءة. والحق في الخصوصية، وحرية التنقل، والحق في الملكية. وحرية الفكر والضمير والدين، وحرية التعبير، حرية التجمع وتكوين الجمعيات، والحق في المشاركة في الحكومة"[79]، ومن الناحية العملية بطبيعة الحال، لا تقدم الدساتير دائما ما تعد به، إن الحماية الكتابية لحقوق الفرد على وجه الخصوص، كانت في كثير من الأحيان بمثابة ممارسة ساخرة من حيث الشكل على حساب المضمون يصرف الانتباه عن الممارسة الفعلية [80]،إن الحديث عن العولمة يعني الحديث عن التدفقات العابرة للحدود السريعة والواسعة النطاق في الأموال والسلع والخدمات والأشخاص والأفكار والثقافة والتكنولوجيا. لقد أصبح غشاء الدولة القومية قابلاً للاختراق على نحو متزايد فالحكومات لا تعمل على خفض الحواجز أمام التبادلات عبر الوطنية فحسب، بل إن قدرتها على فرض هذه الحواجز تتقوض باستمرار بسبب التقدم في تكنولوجيا النقل والاتصالات والتصغير والرقمنة ، وبفضل هذه التطورات، أصبح بإمكان الأشخاص الذين كانوا يتفاعلون مع بعضهم البعض نادرا أو بصعوبة الأسباب. تتعلق بالزمان والمكان، أن يؤثروا الآن على بعضهم البعض بسرعة وسهولة . ما لا شك فيه أن هذه التطورات قد سهلت انتشار الأفكار الدستورية، وقد لاحظ المعلقون على وجه التحديد نمو "التلاقح القانوني" في مجالات حقوق الإنسان والقانون الدستوري[81]،لا ينبغي أن يكون من المفاجئ أن يركب القانون الدستوري موجة العولمة، بحكم طبيعتها، فإن القوانين والسياسات قابلة للتوزيع السريع والواسع النطاق، فهي ليست غير ملموسة فحسب، بل يتم نقلها أيضا في أشكال موحدة القضايا والتشريعات والدساتير عبر طرق نقل واسعة وراسخة، سواء كانت مطبوعة أو مطبوعة إلكتروني[82]، وقد علق العلماء بشكل متزايد على القدرة الشبيهة بالعدوى للسياسة الاقتصادية والقانون الدستوري على الانتشار من بلد إلى بلد ، كتب الأستاذان سيمونز والكينز، على سبيل المثال، عن نوع من عدوى السياسات المرتبطة

بتحرير السياسة الاقتصادية الخارجية [83]، ويلاحظ الأستاذان "مارش وأولسن" أن المعايير الديمقراطية معدية وتنتشر من خلال الاتصال الدولي إلى البلدان ذات التقاليد الديمقراطية الأقل أمانًا[84]، ويقترح البروفيسور "جودمان وجينكس" وجود تأثير عدوى في الانتشار الدولي للديمقراطية وحقوق المرأة[85].ومع ذلك، فإن عواقب العولمة على القانون الدستوري لا تقتصر على الانتشار السريع والواسع النطاق للأفكار، حيث تؤثر العولمة أيضا على نجاح القانون الدستوري، إذ يتألف الدستور من مجموعة من القواعد والممارسات التي تمكن وتقيد النشاط العام والخاص[86]، فهو مثل نظام تشغيل الكمبيوتر [87]، يوفر الأساس للنشاط القانوني والسياسي ويشكل قدرة الأمة على تحقيق أهدافها. إن الدستور الناجح ليس أقل من إنجاز كبير في الهندسة الاجتماعية له تداعيات على جميع جوانب أداء الدولة[88].

الفرع الثاني: أثر العولمة على الحقوق الدستورية

إن أي جهد لقياس "العولمة"، أو "حقوق الملكية"، أو "الحريات المدنية" على أساس عالمي من شأنه أن يشكل مشروعاً بحثي[89]، حدى الطرق لتقييم هذه الفرضيات هي النظر في الاتجاهات التجريبية الفعلية في العولمة وحماية الحقوق الدستورية، ينصب التركيز هنا على الحريات الفردية وحقوق الملكية "الجيل الأول"، بدلاً من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية "الجيل الثاني" أو الحقوق الجماعية " ،الجيل الثالث[90]، التي تندر البيانات التجريبية بشأنها[91]، إن الاهتمام الأساسي بأثر العولمة على الحقوق الدستورية يتطلب نهج معياري يركز على الممارسات الحكومية بدل من الوعود القانوني.

اولاً: العولمة:-

ان العولمة - مثل حماية الحريات المدنية أو حقوق الملكية هي ظاهرة متعددة الأوجه يمكن قياسها بطرق لا حصر لها، وعلى الرغم من عدم وجود مقياس واحد لأي من هذه الظواهر من المرجح أن يرضى الجميع، إلا أن هناك مصادر للبيانات قادرة على توفير منظور عبر البلدان مع مرور الوقت، وقد استخدم الباحثون مجموعة متنوعة من الوكلاء بدءا من قياسات التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(92)، والاستثمار الأجنبي كحصة من إجمالي الاستثمار (93)، إن الجهود التجريبية الشاملة لفهم جميع جوانب العولمة على مدى عقود من الزمن نادرة، ولكن "مؤشر KOF" للعولمة الذي جمعه باحثون في المعهد الفيدرالي السويسري [94]،
، ويحدد المؤشر درجات للبلدان في ثلاثة أنواع من العولمة - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - ويجمعها في مؤشر مركب واحد، مع إعطاء وزن أكبر قليلا للمؤشر العولمة الاجتماعية أكثر [95]، ومثل أي مشروع قياس تجريبي طموح على نطاق عالمي فإن مؤشر KOF للعولمة لا يرقى إلى المستوى المثالي بطرق مختلفة، على سبيل المثال، قد يبدو البعد "السياسي" للمؤشر الإجمالي مفيدا بشكل خاص للأغراض الحالية لأنه من المفترض أن يرصد "انتشار السياسات الحكومية" [96]، ولكن من الناحية العملية، فإن مقياس" KOF" لـ "العولمة السياسية" لا يقيس بشكل مباشر ظاهرة انتشار السياسات وبدلا من ذلك، فهو ببساطة مركب من عدد السفارات في بلد ما، وعدد المنظمات الدولية التي ينتمي إليها البلد، وعدد بعثات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تشارك فيها الدولة[97]، وليس هناك ما يضمن أن هذه الأرقام ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى سياسة الاستيراد والتصدير في الولاية القضائية[98].

والمشكلة الأكثر عمومية فيما يتعلق بالمؤشرات المركبة - بما في ذلك مؤشر KOF للعولمة - هي أنه لا توجد طريقة صحيحة واضحة لبنائها. حتى لو كانت المكونات الفردية للمؤشر تقيس الظواهر ذات الصلة والملموسة بطريقة غير مثيرة للجدل، فمن غير الواضح ما هو المعنى الذي يجب إرفاقه بمؤشر مركب يجمع هذه المقاييس ذات المعنى الفردي في رقم واحد [99]،

ثانيا: حقوق الملكية:-

أحد المقاييس التجريبية لحماية حقوق الملكية والذي أثبت شعبيته بين علماء الاجتماع هو مؤشر حقوق الملكية الذي طوره "البروفيسور كناك وكيفر" [100]، يتكون مؤشر دولة معينة من درجة صفر إلى خمسين بناءً على أدائها في كل فئة من الفئات الخمس الموزونة بشكل متساو كخطر رفض العقود من قبل الحكومة، وخطر المصادرة الحكومية المباشرة للملكية أو التأميم، والفساد، وسيادة القانون، والفساد والكفاءة البيروقراطية [101]، ويتم رسم البيانات الأساسية من دليل المخاطر الدولية للدول، والذي تنشره وكالة خاصة لتصنيف المخاطر شبيهة "بوكالة موديز" التي تبيع أبحاثها حول ظروف البلدان للمستثمرين المحتملين [102].

ثالثا: الحريات المدنية:-

وتمشيا مع النمط الملحوظ للعولمة - وعلى النقيض من النمط المختلط الذي أظهرته حقوق الملكية - يبدو أن المستويات الإجمالية لحماية الحريات المدنية قد ارتفعت في العقود الأخيرة. يمكن العثور على مقياس للحريات المدنية يستخدمه غالبا الباحثون التجريبيون في الدرجات التي وضعها "ريموند غاستيل"[103]، وهذه نتائج تقييم الدول بناءً على أدائها في العالم الحقيقي في كل من فئتين، الحقوق السياسية" و"الحريات المدنية"، وتركز درجات الحريات المدنية" على "حريات التعبير والتجمع والدين والتنظيم، والمساواة أمام القانون، والحماية من الإرهاب السياسي والحرية من السجن غير المبرر أو النفي أو التعذيب"[104]،على الرغم من أنه يمكن قياس "الحريات المدنية" بعدة طرق، فإن نتائج مؤسسة "فريدوم هاوس "ترتبط ارتباطا وثيقا بالمقاييس التجريبية الشائعة الأخرى لحماية حقوق الإنسان وتميل إلى تقديم نتائج قابلة للمقارنة عند إخضاعها للتحليل الإحصائي[105].

رابعاً: العلاقة بين العولمة والحقوق الدستورية:-

لابد أن يكون من الواضح أن العولمة واحترام الحقوق الأساسية يرتبطان ببعضهما البعض أكثر من ارتباطهما بثقة المستثمرين ، إن حقوق الإنسان وحقوق الملكية لا تؤثر على العولمة فحسب، بل إنها شروط مسبقة ضرورية للعولمة، ولن يكون هناك أي توسع في أسواق رأس المال إذا كانت الحكومات معتادة على مصادرة رأس المال، لا يمكن لدولة أن تصدر منتجاتها الثقافية على مستوى العالم إذا لم يكن مواطنوها أحرارا في إنشاء مثل هذه المنتجات في المقام الأول. لا يمكن للناس أن يهاجروا أو يتواصلوا عبر الحدود إذا كانوا ممنوعين من السفر أو التعبير عن أنفسهم.إذا كان من الواضح أن بعض الحقوق الدستورية تعزز العولمة، فمن الطبيعي أن نتساءل عما إذا كان العكس صحيحًا أيضا هل تعزز العولمة مراعاة بعض الحقوق الدستورية؟، بشكل عام، سيكون من المدهش أن تفتقر ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية بعيدة المدى مثل العولمة إلى أي تشعبات بالنسبة للقانون الدستوري المحلي، إن الفرضيات المتنافسة التي تم تحديدها ، هي كلها طرق معقولة للتفكير في التأثير المحتمل للعولمة على الحقوق الدستورية، على الرغم من أن السرد الواقعي المقدم هنا هو سرد عام للغاية، إلا أنه يساعد على جعل بعض هذه الفرضيات أكثر

معقولية من غيرها، على سبيل المثال، فإن الأنماط الموصوفة أعلاه لا تثبت في حد ذاتها أن العولمة لها تأثير حميد على الحماية العالمية لحقوق الإنسان أو حقوق الملكية، ومع ذلك فإن وجود علاقة إيجابية بين العولمة وكلا النوعين من الحقوق يشير بكل تأكيد إلى أن الفكرة معقولة، وعلى النقيض من ذلك، فإن هذه الاتجاهات نفسها لا تقدم أي دعم للفرضية المعارضة القائلة بأن العولمة تشجع بدلا من ذلك "السباق نحو القاع" فيما يتعلق بمراعاة الحقوق الدستورية[106].

الخاتمة:-

في ضوء ما ورد في البحث حول تأثير العولمة على سيادة الدولة والهوية الدستورية، توصلنا الى عدد من النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:-

1. **تراجع السيادة التقليدية للدولة القومية:**

بيّن البحث أن العولمة ساهمت في تقليص المفهوم الكلاسيكي للسيادة المطلقة للدول، نتيجة لانفتاح الحدود أمام رؤوس الأموال والمعلومات والشركات متعددة الجنسيات، مما جعل القرار الوطني متأثراً بالضغوط الدولية والمؤسسات المالية العالمية.

2. **تحوّل دور الدولة لا زوالها:**

لم تؤدِ العولمة إلى إنهاء دور الدولة كما ذهب بعض المنظرين، بل أعادت صياغة وظائفها، بحيث أصبحت الدولة مطالَبة بالتكيف مع النظام الاقتصادي العالمي وتوجيه سياساتها بما يتلاءم مع متطلبات العولمة دون التفريط بمصالحها القومية.

3. **الاعتماد المتزايد على المؤسسات الدولية:**

أثبتت الدراسة أن العولمة أدت إلى مأسسة العلاقات الدولية، حيث باتت المنظمات كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي تفرض قواعد تُقيد قرارات الدول، مما جعل من السيادة شراكة نسبية في إطار الحوكمة العالمية.

4. **تأثير الشركات متعددة الجنسيات:**

كشفت النتائج أن هذه الشركات أصبحت من أبرز الفاعلين في المشهد الدولي، وغالباً ما تمتلك قوة اقتصادية تفوق بعض الدول النامية، مما يجعلها تؤثر في سياساتها العامة وتحد من استقلالها الاقتصادي.

5. **العولمة الدستورية كمرحلة جديدة:**

أكدت النتائج أن ظاهرة "العولمة الدستورية" غيّرت من فهم الدستور المحلي، بحيث لم يعد مغلقاً على بيئته الوطنية، بل أصبح متأثراً بالسوابق القانونية والأحكام القضائية الأجنبية التي تُسهم في تطوير النظم القانونية عبر ما يُعرف بالتلاقح الدستوري.

6. **تأثير العولمة على الهوية الدستورية:**

أدت العولمة إلى إعادة تعريف الهوية الدستورية، إذ أصبح من الصعب الفصل التام بين القيم الوطنية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والديمقراطية، مما فرض على الدول البحث عن توازن بين الأصالة الوطنية والانفتاح القانوني.

7. ازدواجية الأثر الاقتصادي والاجتماعي:

أظهرت النتائج أن العولمة لم تكن ذات تأثير موحد؛ فهي قدّمت فرصاً للتنمية الاقتصادية والانفتاح الثقافي، لكنها في الوقت ذاته زادت من فجوة الفقر والتبعية الاقتصادية في الدول النامية، وهو ما يستدعي إعادة ضبط العلاقة بين الانفتاح والسيادة.

التوصيات:-

1- من المهم التركيز على كيفية تأثير الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية على سيادة الدول النامية عبر شروط التمويل الصارمة والممارسات التي تحد من القدرة على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة.

2- ينبغي على الدولة أن تكون الحارس للأمن والنظام :حتى مع فقدان بعض جوانب السيادة التقليدية، تظل الدولة محور النظام الوطني، حيث تلعب دوراً حيوياً في الحفاظ على الأمن الداخلي وتقديم الخدمات العامة الأساسية.

3- يجب على الدولة أن تبقى ملتزمة بدعم الصناعة المحلية وتهيئة بيئة قانونية مستقرة للشركات، بما فيها الشركات متعددة الجنسيات لضمان حماية مصالحها.

4- على صعيد العولمة الدستورية وتأثيرها على الهوية الدستورية، يتعين أن يكون هناك تفاعل بين النظم القانونية المختلفة، فمن المهم توضيح كيف يمكن للقضاء الدستوري المحلي أن يستفيد من السوابق القانونية الأجنبية لتعزيز النظام القانوني الوطني وتطوير الهوية الدستورية، ومع ذلك، وفي مجال الحفاظ على توازن الهوية الدستورية، يجب الاعتراف بأن الاستفادة من التجارب القانونية الخارجية لا ينبغي أن تكون على حساب الهوية الدستورية الفريدة لكل بلد . لذلك، يجب على القضاة تحقيق التوازن بين تبني الأفكار الخارجية والحفاظ على الخصوصية الوطنية.

هوامش البحث :-

(1)د. أحمد الصديقي الدجاني، ندوة العرب والعولمة، ط1، بدون دار نشر، بيروت ، 1998،ص 62.

(2) Friedman Jonathan:cultural i denty and global process, (Gage publications London,1994) , page 52،

(3)برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية ،مقدمات في عصر التشريد الروحي ،محاضرة ألقيت في المجتمع الثقافي ،أبو ظبي ،/١٠نيسان/ ١٩٩٧نقلا عن: نايف علي عبيد: العولمة ... والعرب ـ ضمن مجلّة؛ المستقبل العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـبيروت، ص28.

)(4حسن حنفي ، ما العولمة لقرن جديد ، دار الفكر ، دمشق ،٢٠٠٢، ص54.

5نعيمة شومان ،العولمة بين النظم التكنولوجية الحديثة ، ط ١ ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ،١٩٩٨

6 ثائر رحيم كاظم ، العولمة والمواطنة والهوية، مقالة منشورة مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد1، المجلد 8، 2009، ص258.

7أكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية لتكتل الاقتصادي العربي العولمة و التكتلات الاقليمية البديلة، مكتبة المبدين، عربية، ط ،2002، 1القاهرة ،ص 12

8السيد ياسين عبد المعطى، عولمة إلى اين، شبل بدران مبري ست، ط ،1القاهرة، مصر، ،2000ص20.

9أكرم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص124.

10عبد العزيز المنصور : العولمة والخيارات العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة ، 25العدد 2، 2009، ص563.

11 جلال أمين ، العولمة، دار الشرق، ، ط ،2009 ، 1القاهرة، ص 18.
12بركات محمد مراد : ظاهرة العولمة رؤيا نقدية ،وزارت الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط،2001،ص 7
13عبد العزيز المنصور : العولمة والخيرات العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة 25،العدد2، 2009، ص564.
14رأفت دسوقي ، عولمة المدير في العالم النامي ، دار العلوم ، ط ،2006 ،1القاهرة، ص 1
15عبد الحليم عمار غربي، العولمة الاقتصادية رؤى استشراقية في مطلع القرن الواحد والعشرين ،دار أبي الفداء العالمية، سوريا، ط1 ،2013 ،ص 39.

16ياسين ساقع ،العولمة واثرها علي الأنشطة التسويقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة قسنطينة ، 2013،2014، ص 6.
17جيلالي بألوفه عبد القادر، الإعلام المرئي في ظل العولمة ،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة تلمسان، جوان ،2005ص 3، ياسين ساقع المرجع السابق، ص 6.
18 ناصر الدين الشاعر،العولمة والخطاب الإسلامي المنشود في ظلها ،مجلة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)المجلد 19، العدد2005،3، ص992.

(19) THOMAS L. FRIEDMAN, THE LEXUS AND THE OuVE TREE (1999); WILLIAM GREIDER, ONE WORLD, READY OR NOT: THE MANIC LOGIC OF GLOBAL CAPITALISM (1997)
(20)PETER J. SPIRO, Globalization and the (Foreign Affairs) Constitution, OHIO STATE LAW JOURNAL Volume 63, Number 2, 2002,p.660.
(21)DANIEL J. ELAZAR, CONSTITUTIONALIZING GLOBALIZATION 19 (1998) (highlighting the "network of agreements that are not only militarily and economically binding for de facto reasons but [that] are becoming constitutionally binding, de jure"); Emst-Ulrich Petersmann, Constitutionalism and International Organizations, 17 Nw. J. INT'L L. & Bus. 398, 431.

(22)On the elaborate dispute resolution system of the WTO, see, for example, JOHN H. JACKSON, THE JURISPRUDENCE OF GATT AND WTO 113-92 (2000).

(23)GILBERT R. WINHAM, THE EVOLUTION OF INTERNATIONALTRADE AGREEMENTS 42 (1992) ("[T]he world trade system of the 1990s is less vulnerable to breakdown than was that of the 1930s ....); Mike Moore, Multilateralism and the WTO, in GLOBALISATION AND INTERNATIONAL TRADE LIBERALISATION 137 (Martin Richardson ed., 2000).
24) PETER J. SPIRO, Ibid,662. (
(25)On the democratic peace, see generally DEBATING THE DEMOCRATIC PEACE (Michael E. Brown et al. eds., 1996); BRUCE RuSSETr, GRASPING THE DEMOCRATIC PEACE: PRINCIPLES FOR A POST-COLD WAR WORLD (1993); SPENCER R. WEART, NEVER AT WAR: WHY DEMOCRACIES WILL NOT FIGHT ONE ANOTHER (1998);

(26)" The theory of the democratic peace itself dates to the 18th century political philosopher Immanuel Kant. See Immanuel Kant, Perpetual Peace: A Philosophical Sketch, in KANT'S POLITICAL WRITINGS 93 (Hans Reiss ed., H.B. Nisbet trans., 2d ed. 1991); see also Erik Gartzke, Kant We All lust Get Along? Opportunity, Willingness, and the Origins of the Democratic Peace, 42 AM. J. POL. SCI. 1(1998).
(27)GURR, supra note 34, at 19 (noting that "[a]s recently as 1978 autocracies outnumbered democracies by more than two to one," a ratio reversed by 1994); Adrian Karatnycky, The Comparative Survey of Freedom 1996-1997: Freedom on the March, in FREEDOM IN THE WORLD:
(28)ANTHONY GIDDENS, RUNAWAY WORLD: How GLOBALIZATION Is RESHAPING OUR LIVES (2000)
(29) Cf Thomas M. Franck, The Emerging Right to Democratic Governance, 86 AM. J. INT'L L. 46 (1992) (concluding that democracy is becoming a requirement of international law).
30) PETER J. SPIRO, Ibid,663)
31)This premise of traditional international law can be traced back to the image of states as natural persons, a metaphor that has, until recent years, pervaded the understanding of international relations and the organization of international institutions. See Edwin DeWitt Dickinson, The A nalogy Between Natural Persons and International Persons in the Law ofNations, 26 YALE L.J. 564 (1917)
(32) Leo Gross, The Peace of Westphalia, 1648-1948, 42 AM. J. INT'L L. 20, 28 (1948) (describing Westphalia as "the majestic portal which leads from the old world into the new world"); see also DANIEL PHILPOTr, REVOLUIIONS IN SOVEREIGNTY 75-110 (2001) describing the epochal significance of Westphalia as ushering in the era of the dominant state).

(33) In the classic metaphor of the Realist School of international relations theory, states have been as billiard balls to one another. See, e.g., ARNOLD WOLFERS, DISCORD AND COLLABORATION: ESSAYS ON INTERNATIONAL PoLrTcS 19-24 (1962);
(34) RESTATEMENT (THIRD), supra note 16, § 207(b) & n.3; EDWIN M. BORCHARD, THE DIPLOMATIC PROTECTION OF CmZENS ABROAD 199-202 (1915); CLYDE EAGLETON, THE RESPONSIBILrrY OF STATES IN INTERNATIONAL LAW 32-35 (1928); Harvard Law School, Research in International Law: Draft Convention on the Law ofResponsibility of States for Damage Done in Their Territory to the Person or Property of Foreigner
(35)Trail Smelter Arbitration (U.S. v. Can.), 3 R.I.A.A. 1911, 1933 (1938) (finding a state responsible for transboundary harm caused by a company located in its territory);

(36) RESTATEMENT (THIRD) OF FOREIGN RELATIONS LAW OF THE UNITED STATES (1987);
(37) Anne-Marie Slaughter, The Real New World Order, FOREIGN AFF., Sept.-Oct. 1997, at 183. It is to Professor Slaughter that I owe the term "disaggregated state." See id. Where Professor Slaughter uses it to describe the disaggregation of national executives, however, I go further to highlight the discrete activity of other governmental and non-governmental components on the world stag

(38)Wolfgang H. Reinicke, The Other World Wide Web: Global Public Policy Networks, FOREIGN POL'Y, Winter 1999-2000, at 44 (describing existence of transgovernmental policy networks).
(39)EARL H. FRY, THE EXPANDING ROLE OF STATE AND LOCAL Go VERNMENTS IN U.S. FOREIGN AFFAIRs (1998) (describing and assessing such activity); BRIAN HOCKING, LOCALIZING FOREIGN POLICY: NON-CENTRAL GOVERNMENTS AND MULTILAYERED DIPLOMACY (1993) (describing various case studies demonstrating the increased activity of subnational governments, including U.S. states, at the international level); STATES AND PROVINCES IN THE INTERNATIONAL ECONOMY (Douglas M. Brown & Earl H. Fry eds., 1993) (describing increased international economic activity).
(40)Timothy Fort & Cindy Schipani, Companies Can Help Make Peace, FIN. TIMES, Nov. 21,2001, at 16 (describing how corporate conduct can contribute to international stability); Joseph Kahn, Multinationals Sign U.N. Pact on Rights and Environment, N.Y. TIMES, July 27, 2000
(41) ومن الواضح أن النفوذ سوف يتخذ شكلاً اقتصادياً، وبالتالي سيجمع بين ظاهرة التفكيك وقدوم العولمة الاقتصادية، قد يلعب هذا أيضاً دوراً في ممارسة التشهير الدولي. كجزء من البنيات الاجتماعية الدولية التي تنشأ في أعقاب شبكات الاتصالات الأكثر كثافة، قد يلعب هذا أيضاً دوراً في ممارسة التشهير الدولي. كجزء من البنيات الاجتماعية الدولية التي تنشأ في أعقاب شبكات الاتصالات الأكثر كثافة.....
(42)انظر تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين المادة 6 UN GAOR الجلسة 51 الملحق رقم)1996(10/10/51.
(43)لا يمكن للقانون أن يتجاهل التغيير الاجتماعي بعد نقطة معينة. لأنه لا يمكن لأي قانون أن يحظى بالاحترام الذي يبني قواعده على مجتمع الأمس". وتتعزز فرضية التجزئة أيضاً بفكرة "المصلحة الوطنية" التي أصبحت مراوغة على نحو متزايد....
(44)لا يمكن للقانون أن يتجاهل التغيير الاجتماعي بعد نقطة معينة. لأنه لا يمكن لأي قانون أن يحظى بالاحترام الذي يبني قواعده على مجتمع الأمس". وتتعزز فرضية التجزئة أيضاً بفكرة "المصلحة الوطنية" التي أصبحت مراوغة على نحو متزايد....
(45) ئالان حمه سعيد صالح،عبد الرحمن كريم درويش ،تأثير العولمة على سيادة الدولة ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة حلبجة، 2016، ص188.

46)Jan Tart, Global Capitalism and the State, Humanities press, July, 1997, p 443)

(47) أحمد ثابت، العولمة، تفاعلات وتناقضات التحولات الدولية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1992،ص3.
(48)محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص149.
(49)محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص166.
(50) كمال مجيد، العولمة و الدولة، دراسة لاثار العولمة على السلطة، دار الحكمة، لندن، 2002، ص 66 .
(51) مهدي جابر مهدي، السيادة والتدخل الانسانى، دراسة قانونية سياسية، مؤسسة(o.p.l.c) للطباعة والنشر، اربيل، ص56،57؛ صادق جلال العظم وحسن حنفي، ما العولمة، دار الفكر، دمشق ،2002، ص 188-189.
(52) ئالان حمه سعيد صالح،عبد الرحمن كريم درويش، مرجع سابق ،ص 192.
(53)حسن نافعة، سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولة، موقع مجلة الأفكار. / www.alafkar.com.drasat/
- جمال منصر، الدولة في عصر العولمة(رؤية من المنظار الوظيفي)، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، مصر .
Democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=129 23/7/201-
(54)حكمت شبر، السيادة في عالم متغير، منشورات مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية، 2006، ص 2.
(55) ابراهيم ناجي علوش، من النزعة الوطنية الى الدولة المحلية..العولمة، موقع الصوت العربي الحر، www.sawtalarabi.org 2012/2/23 .
(56) ئالان حمه سعيد صالح،عبد الرحمن كريم درويش، مرجع سابق ،ص 196،197.
(57)One close observer has noted, '= e migration of constitutional ideas across legal systems is rapidly emerging as one of the central features of contemporary constitutional practice.' Sujit Choudhry , 'Migration as a Metaphor in Comparative Constitutional Law' in Sujit Choudhry (ed), ! e Migration of Constitutional Ideas (2006), 13 . See also Chapter 64
(58)Mahadeb Jiew v Dr Sen , AIR 1951 Cal. 563 (1951) . Decades later Justice Antonin Scalia echoed this sentiment without, we must surmise, having been in> uenced by it. 'We must never forget that it is a Constitution for the United States of America that we are expounding'. ! ompson v Oklahoma 487 US. 815, 868 n 4 (1988)
(59)2 Sanford Levinson , 'Looking Abroad when Interpreting the United States Constitution: Some Re> ections' (2004) 39 Texas Journal of International Law 361
60) Robert Bork , Coercing Virtue: Worldwide Rule of Judges (2003), 22. (
(61) وكمثال على قابلية تبادل المصطلحات ، ملاحظة القاضي باراك التالية من حيث المبدأ، يجب على القضاة أن يعترفوا فقط بالقيم التي تبدو أساسية للمجتمع الذي يعيشون ويعملون فيه. = الإجماع الاجتماعي حول القيم الأساسية هو عادة ما ينبغي أن يرشد القضاة فيما يتعلق بإدخال مبادئ أساسية جديدة وإزالة المبادئ الأساسية التي فقدت مصداقيتها من النظام
Barak (n19), 61. = e argument of this chapter is captured very well by Gustavo Zagrebelsky: 'Much of the criticism directed at a "jurisprudence of values" should not be leveled against a "jurisprudence of principles". But the fact that

this happens can be explained by unwarranted confusion of the two.' Zagrebelsky (n 36), 629.

(62)José Luis Martí, Two Different Ideas of Constitutional Identity: Identity of the Constitution v. Identity of the People, in NATIONAL CONSTITUTIONAL IDENTITY AND EUROPEAN INTEGRATION 17 (Alejandro Saiz Arnaiz & Carina Alcoberro Llivina eds., 2013).

(63) Michel Rosenfeld, The Identity of the Constitutional Subject, 16 CARDOZO L. REV. 1049, 1049 (1995)

(64) GARY J. JACOBSOHN, CONSTITUTIONAL IDENTITY (2010); MICHEL ROSENFELD, THE IDENTITY OF THE CONSTITUTIONAL SUBJECT: SELFHOOD, CITIZENSHIP, CULTURE, AND COMMUNITY (2010); Michel Troper, Behind the Constitution? The Principle of Constitutional Identity in France, in CONSTITUTIONAL TOPOGRAPHY: VALUES AND CONSTITUTIONS 187 (András Sajó & Renata Uitz eds., 2010)

65) GARY J. JACOBSOHN,id, at22,17. (

66) GARY J. JACOBSOHN ,id, 86.87. (

67)CHENYANG LI, THE CONFUCIAN PHILOSOPHY OF HARMONY 12–13 (2014). (

(68) Bui Ngoc, Son Globalization of Constitutional Identity, Washington International Law Journal, Volume 26, Number 3,2017. at.473.

. (69) Mark Tushnet, The Inevitable Globalization of Constitutional Law, 49 VA. J. INT'L L. 985 (2009), at.95

70)JACOBSOHN, , at 142. (

71) Bui Ngoc, id, at.474. (

(72)Jacobsohn explains that South Africa Constitution of 1996 incorporates the international norm of "equal treatment of individuals under law." Id. at 113.

73) Bui Ngoc, id, at.474. (

(74)Mark Tushnet, The Possibilities of Comparative Constitutional Law, 108 YALE L. J. 1225, 1265 (1999).

(75)MARK TUSHNET, THE NEW CONSTITUTIONAL ORDER 143 (2003) (deeming it "quite likely" that "constitutional law will be transformed by globalization"); Frank L. Michelman, W(h)ither the Constitution?, 21 CARDOZO L. REV. 1063, 1063 (2000) ("[Globalization is] fraught with possible effects on constitutionalism and constitutional rights . . . ."); id. at 1064–65 (arguing that globalization has the potential to render our own Constitution a "largely empty shell" by "removing from the sway of effective national governance huge swathes of activity," and thus rendering meaningless "that (very large) part of the country's constitutional law whose raison d'être is to set up a fair, efficient, and broadly acceptable lawmaking system").

(76) Peter J. Spiro, Globalization and the (Foreign Affairs) Constitution, 63 OHIO ST. L.J. 649, 650–51 (2002).

(77)See ANNE-MARIE SLAUGHTER, A NEW WORLD ORDER 70 (2004) (describing a "growing dialogue" among high court judges around the world, conducted through "mutual citation and increasingly direct interactions"); Lawrence M. Friedman, Erewhon: The Coming Global Legal Order, 37 STAN. J. INT'L L. 347, 353–64 (2001)
(78)ANNE-MARIE SLAUGHTER, at.79,80.
(79)RAN HIRSCHL, TOWARDS JURISTOCRACY: THE ORIGINS AND CONSEQUENCES OF THE NEW CONSTITUTIONALISM 214 (2004) (observing that "the world seems to have been seized by a craze for constitutionalism and judicial review")

(80) TOM GINSBURG, JUDICIAL REVIEW IN NEW DEMOCRACIES: CONSTITUTIONAL COURTS IN ASIAN CASES 106–246 (2003),at,9.
81) ANNE-MARIE SLAUGHTER, at 1116–19. (

(82) Bradley C. Canon & Lawrence Baum, Patterns of Adoption of Tort Law Innovations: An Application of Diffusion Theory to Judicial Doctrines, 75 AM. POL. SCI. REV. 975, 985 (1981)

(83) Beth A. Simmons & Zachary Elkins, Globalization and Policy Diffusion: Explaining Three Decades of Liberalization, in GOVERNANCE IN A GLOBAL ECONOMY: POLITICAL AUTHORITY IN TRANSITION 275, 282–83 (Miles Kahler & David A. Lake eds., 2003); see also Dennis P. Quinn & A. Maria Toyoda, Ideology and Voter Preferences as Determinants of Financial Globalization, 51 AM. J. POL. SCI. 344, 344, 353–59 (2007) (concluding on the basis of empirical analysis that "the spread of ideas"—specifically, "capitalist" and "anti-capitalist ideology"—contributes significantly to the adoption and rejection of capital account liberalization policies)

(84) James G. March & Johan P. Olsen, The Institutional Dynamics of International Political Orders, 52 INT'L ORG. 943, 962 (1998).

(85)Ryan Goodman & Derek Jinks, How to Influence States: Socialization and International Human Rights Law, 54 DUKE L.J. 621, 650 (2004). (
" (86)STEPHEN HOLMES, PASSIONS AND CONSTRAINT: ON THE THEORY OF LIBERAL DEMOCRACY 162–64 (1995) (characterizing constitutional rules as "constitutive rules" that do not merely constrain certain practices, but also "make a practice possible for the first time
(87)FRIEDMAN, THE WORLD IS FLAT, supra note 6, at 54 (likening a country's legal infrastructure to the operating system of a computer).
(88) Cf. E. ADAMSON HOEBEL, THE LAW OF PRIMITIVE MAN: A STUDY IN COMPARATIVE LEGAL DYNAMICS 293 (1954) (observing that societies

are forced to develop sophisticated forms of law in order to address problems generated by increasing social heterogeneity and complexity).

(89)David S. Law,Globalization and the Future of Constitutional Rights, University of Virginia,· March 2007,at,1298.

") (90)Mark Tushnet, Comparative Constitutional Law, in THE OXFORD HANDBOOK OF COMPARATIVE LAW 1225, 1231 (Mathias Reimann & Reinhard Zimmermann eds., 2007) (distinguishing "classical rights to civil and political participation, and to equality," with both "second generation" social and economic rights for individuals and "third generation" rights to "cultural preservation and environmental quality" that are "inherently available only to groups and communities taken as aggregates

(91)هناك مصادر وفيرة للبيانات حول مدى حصول الناس على مستويات كافية من السكن والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من السلع التي تلبي الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وبالتالي غالبا ما تسمى حقوق الإنسان. ولكن ما ينقصنا هو المعلومات الموثوقة حول المدى الذي قد يؤدي به التصنيف القانوني لهذه السلع كحقوق إلى قيام الحكومات بتوفيرها. إن مدى تمتع مواطني بلد ما بالضروريات الإنسانية الأساسية قد يكون له علاقة أكبر بالقيود الاقتصادية.

(92) PAUL HIRST & GRAHAME THOMPSON, GLOBALIZATION IN QUESTION: THE INTERNATIONAL ECONOMY AND THE POSSIBILITIES OF GOVERNANCE 163–90 (2d ed. 1999).

(93)DANI RODRIK, HAS GLOBALIZATION GONE TOO FAR? 2–3 (1997) (arguing that globalization "is exposing a deep fault line between groups who have the skills and mobility to flourish in global markets" and those who do not, and chastising the "standard approach" of economists for failing to consider the resulting "social tensions")

(94) يقيس مؤشر "العولمة KOF "الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعولمة. لقد ظلت العولمة في هذه المجالات في ارتفاع منذ السبعينيات، وتلقت دفعة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة

95) David S. Law,ibid,at,1300.)

]. (96)Press Release, Eidgenössische Technische Hochschule Zürich [Swiss Federal Institute of Technology Zurich], KOF Index of Globalization 2007 (Jan. 19, 2007), at 1, http://globalization.kof.ethz.ch/ static/pdf/press_release_2007_en.pdf [hereinafter KOF Press Release

(97)See 2007 KOF INDEX OF GLOBALIZATION: DEFINITIONS AND SOURCES, supra note 99, at 2.

(98) Similarly, one might also quibble with the manner in which "social globalization" is measured. International telephone usage, the size of the newspaper industry as a proportion of gross domestic product, and the amount of international mail per capita are among the components of this measure. See 2007 KOF INDEX OF GLOBALIZATION: INDICES AND VARIABLES 1 (2007), http://globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/variables_2007.pdf. Yet the

very technologies that drive globalization are also rendering print newspapers, conventional telephones, and traditional letter mail obsolete. The substantive impact of such reliance upon arguably outdated proxies may be to understate the true extent of "social globalization

(99)STEPHEN P. KLEIN & LAURA HAMILTON, ASS'N OF AM. L. SCHS., THE VALIDITY OF THE U.S. NEWS AND WORLD REPORT LAW SCHOOL RANKINGS (1998), http://www.aals.org/reports/validity .html (deeming the combination of different factors into an overall rank

(100)Stephen Knack & Philip Keefer, Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures, 7 ECON. & POL. 207, 210–12, 225–26 (1995) (describing the components of what the authors call the "ICRG Index," and utilizing the index for purposes of empirical analysis

101)Knack & Keefer, ibid, at 210–12, 225–26. (

(102) LAYNA MOSLEY, GLOBAL CAPITAL AND NATIONAL GOVERNMENTS 70–101, 101 (2003) (analyzing data on the economic performance and policy choices of nineteen wealthy democracies over a fifteen-year period, and concluding that developed nations can in fact "compete in the global economy while retaining many of the hallmarks of post-World War II social democracy").

(103)The scores were originally published on an annual basis in book form. See, RAYMOND D. GASTIL, FREEDOM IN THE WORLD: POLITICAL RIGHTS AND CIVIL LIBERTIES, 1985–1986 (1986).

(104)Christopher J. Anderson, Patrick M. Regan & Robert L. Ostergard, Political Repression and Public Perceptions of Human Rights, 55 POL. RES. Q. 439, 444 n.3 (2002); see also, e.g., PERSSON & TABELLINI, supra note 33, at 75 (distinguishing the content of the "political rights" and "civil liberties" scores). 113 S

(105)TORSTEN PERSSON & GUIDO TABELLINI, THE ECONOMIC EFFECTS OF, CONSTITUTIONS 3 (2003) (discussing the correlation between constitutional rules, policy decisions, and economic outcomes); at 74–75

106) David S. Law,ibid,at,1307.

المصادر : References

اولاً : الكتب القانونية

1. د. أحمد الصديقي الدجاني، ندوة العرب والعولمة، ط1، بدون دار نشر، بيروت ، 1998
2. حسن حنفي ، ما العولمة لقرن جديد ، دار الفكر ، دمشق ،2002
3. نعيمة شومان ،العولمة بين النظم التكنولوجية الحديثة ، ط ١،مؤسسة الرسالة ، بيروت ،1998
4. أكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية لتكتل الاقتصادي العربي العولمة و التكتلات الاقليمية البديلة، مكتبة المبدين، عربية، ط ،2002، 1القاهرة .
5. السيد ياسين عبد المعطى، عولمة إلى اين، شبل بدران مبري ست، ط ،1القاهرة، مصر، 2000،
6. أكرم عبد الرحيم، مرجع سابق
7. جلال أمين ، العولمة، دار الشرق، ، ط ،2009 ، 1القاهرة
8. بركات محمد مراد : ظاهرة العولمة رؤيا نقدية ،وزارت الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط،2001
9. رأفت دسوقي ، عولمة المدير في العالم النامي ، دار العلوم ، ط ،2006 ،1القاهرة
10. عبد الحليم عمار غربي، العولمة الاقتصادية رؤى استشراقية في مطلع القرن الواحد والعشرين ،دار أبي الفداء العالمية، سوريا، ط1 ،2013
11. كمال مجيد، العولمة و الدولة، دراسة لاثار العولمة على السلطة، دار الحكمة، لندن، 2002،

ثانياً : الرسائل والاطاريح والأبحاث

1. برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية ،مقدمات في عصر التشريد الروحي ،محاضرة ألقيت في المجتمع الثقافي ،أبو ظبي ،/١٠نيسان/ ١٩٩٧نقلا عن: نايف علي عبيد: العولمة ... والعرب ـ ضمن مجلّة؛ المستقبل العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـبيروت
2. ثائر رحيم كاظم ، العولمة والمواطنة والهوية، مقالة منشورة مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد1، المجلد 8، 2009
3. عبد العزيز المنصور : العولمة والخيارات العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة ، 25العدد 2، 2009
4. عبد العزيز المنصور : العولمة والخيرات العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة 25،العدد2، 2009
5. جيلالي بألوفه عبد القادر، الإعلام المرئي في ظل العولمة ،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، جوان ،2005 ياسين ساقع المرجع السابق
6. ناصر الدين الشاعر،العولمة والخطاب الإسلامي المنشود في ظلها ،مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)المجلد 19، العدد2005،3
7. ئالان حمه سعيد صالح، عبد الرحمن كريم درويش ،تأثير العولمة على سيادة الدولة ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة حلبجة، 2016

8. 106)Jan Tart, Global Capitalism and the State, Humanities press, July, 1997,.)
9. أحمد ثابت، العولمة، تفاعلات وتناقضات التحولات الدولية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1992،
10. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997،
1. جمال منصر، الدولة في عصر العولمة(رؤية من المنظار الوظيفي)، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، مصر .
2. Democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=129 23/7/201-

رابعاً : المواقع الالكترونية

1. حسن نافعة، سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولة، موقع مجلة الأفكار. www.alafkar.com.drasat/ /
2. ابراهيم ناجي علوش، من النزعة الوطنية الى الدولة المحلية..العولمة، موقع الصوت العربي الحر، www.sawtalarabi.org 2012/2/23 .

خامساً : المصادر الأجنبية

1. Thomas L. Friedman, The Lexus And The Ouve Tree (1999); William Greider, One World, Ready Or Not: The Manic Logic Of Global Capitalism (1997)
2. Peter J. Spiro, Globalization And The (Foreign Affairs) Constitution, Ohio State Law Journal Volume 63, Number 2, 2002
3. Daniel J. Elazar, Constitutionalizing Globalization 19 (1998) (Highlighting The "Network Of Agreements That Are Not Only Militarily And Economically Binding For De Facto Reasons But [That] Are Becoming Constitutionally Binding, De Jure"); Emst-Ulrich Petersmann, Constitutionalism And International Organizations, 17 Nw. J. Int'l L. & Bus. 398
4. On the elaborate dispute resolution system of the WTO, see, for example, JOHN H. JACKSON, THE JURISPRUDENCE OF GATT AND WTO 113-92 (2000).
5. Gilbert R. Winham, The Evolution Of Internationaltrade Agreements 42 (1992)
6. Anthony Giddens, Runaway World: How Globalization Is Reshaping Our Lives (2000)

7. Restatement (Third) Of Foreign Relations Law Of The United States (1987);
8. Jan Tart, Global Capitalism and the State, Humanities press, July, 1997,
9. Robert Bork , Coercing Virtue: Worldwide Rule of Judges (2003), 22.
10. Michel Rosenfeld, The Identity of the Constitutional Subject, 16 CARDOZO L. REV. 1049, 1049 (1995)
11. Bui Ngoc, Son Globalization of Constitutional Identity, Washington International Law Journal, Volume 26, Number 3,2017. at.473.
12. (106)Mark Tushnet, The Possibilities of Comparative Constitutional Law, 108 YALE L. J. 1225, 1265 (1999).
13. Peter J. Spiro, Globalization and the (Foreign Affairs) Constitution, 63 OHIO ST. L.J. 649, 650–51 (2002).
14. (106) James G. March & Johan P. Olsen, The Institutional Dynamics of International Political Orders, 52 INT'L ORG. 943, 962 (1998).
15. (106)Ryan Goodman & Derek Jinks, How to Influence States: Socialization and International Human Rights Law, 54 DUKE L.J. 621, 650 (2004).
16. (106)David S. Law,Globalization and the Future of Constitutional Rights,
17. (106)TORSTEN PERSSON & GUIDO TABELLINI, THE ECONOMIC EFFECTS OF, CONSTITUTIONS 3 (2003) (Discussing The Correlation Between Constitutional Rules, Policy Decisions, And Economic Outcomes).